

القوائم المالية المدمجة كأداة لاتخاذ القرار المالي -دراسة حالة: المجمع الصناعي بياهم الجزائر (GIBA)  
*Consolidated financial statements as a financial decision-making tool*  
*Case study: GIBA*

إلهام بروبة<sup>1</sup>، شراد صابر<sup>2</sup>، عبد الصمد سعودي<sup>3</sup>  
 lham berrouba<sup>1</sup>, Saber cherad<sup>2</sup>, Abdessamed Saoudi<sup>3</sup>

<sup>1</sup>جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، [Ilhemberrouba@yahoo.com](mailto:Ilhemberrouba@yahoo.com)

<sup>2</sup>جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، [Saber.cherad@univ-biskra.dz](mailto:Saber.cherad@univ-biskra.dz)

<sup>3</sup>جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر، [Abdessamed.Saoudi@univ-msila.dz](mailto:Abdessamed.Saoudi@univ-msila.dz)

تاريخ النشر: 2021-03-31

تاريخ القبول: 2020-01-19

تاريخ الاستلام: 2019-09-17

**ملخص:**

جاءت هذه الدراسة لتوضيح مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية، حيث أن المجمع يقوم بإعداد القوائم المالية المدمجة كونه يتميز عن باقي الشركات بقيام شركة تسمى بالشركة الأم بالمساهمة في رأس مال شركات أخرى تسمى الشركات التابعة، بالتالي كان لزاما مسايرة هذا الوضع بتقديم قوائم مالية مدمجة لأجل إعطاء صورة صادقة لمستخدمي القوائم المالية، حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات مالية مناسبة. وقد خلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية المدمجة لها دور كبير في عملية اتخاذ القرار المالي، حيث يقوم متخذ القرار بدراسة محتوى تلك القوائم المالية وفهمها وتحليلها كذا تفسيرها من خلال مؤشرات التحليل المالي لغرض الكشف عن نقاط القوة والضعف لتعديلها بغية اتخاذ القرارات المالية المناسبة. **كلمات مفتاحية:** قوائم مالية مدمجة، الشركة الأم، الشركة التابعة، تحليل مالي، اتخاذ قرارات مالية.

**تصنيفات JEL :** G17,G34

**Abstract:** Cette étude vise à résoudre les problèmes suivants: Comment les états financiers consolidés contribuent-ils à la prise de décisions financières? Comme l'établissement prépare les états financiers consolidés parce qu'il se distingue du reste des sociétés par une société appelée société mère pour contribuer au capital d'autres sociétés appelées filiales cette situation doit être accompagnée de la présentation d'états financiers consolidés afin de donner une image fidèle des utilisateurs des états financiers. Des décisions financières appropriées.

L'étude a conclu que les états financiers consolidés jouent un rôle important dans le processus de prise de décision financière et que le décideur examine, comprend et analyse le contenu de ces états financiers, afin d'identifier les forces et les faiblesses pour les ajuster

**Keywords:** États financiers consolidés, société mère, filiale, analyse financière, prise de décision financière

**Jel Classification Codes:** G17,G34

## 1. مقدمة:

لقد أدى إزدياد التدفقات الرأسمالية والمد التجاري العالمي والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات وما صاحبها من تشكل شركات عالمية التي أعتبرت كأحدى الدعامات الأساسية التي ساهمت بشكل كبير في تجسيد العولمة الاقتصادية، حيث بدأت على شكل شركات أموال ضخمة، ثم قامت بتدويل استثماراتها كنتيجة أساسية لتنامي إنتاجها من السلع والخدمات، مما جعلها تبحث عن أسواق خارجية لتسويق منتجاتها.

وبذلك ظهرت مجمعات الشركات العالمية، تكون الشركة الأم في دولة والشركات التابعة لها منتشرة في دول أخرى أو ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك على المستوى الداخلي ظهرت هذه التشكيلة، من الشركة الأم والشركات التابعة لها تتمتع بكامل شخصيتها المعنوية أين كان لظهورها أثر على المجال المحاسبي للدول، والجزائر من بين هذه الدول التي وجدت نفسها مجبرة على إدراج إصلاحات مالية لمواكبة التطورات وتبني نظام إقتصاد السوق الذي أدى لظهور وإنشاء المجمعات، مما ألزم حتمية تطبيق التجميع المحاسبي في إعداد القوائم المالية.

كما يجب الاعتراف أن القوائم المالية الفردية للشركة الأم المعدة تعجز عن إعطاء صورة حقيقية للوضع الاقتصادي والمالي للمجمع، بالتالي لا تمكن من إتخاذ قرار مالي صائب، نفس الشيء للقوائم المالية بالشركات التابعة، إذا ما أخذت كل واحدة على حدى، وترجع أهمية إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة في وجهة نظر المستثمرين بأن المعلومات الناتجة عنها تعبر بصورة صادقة عن المجمع فهي تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرار المالي ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

**كيف تساهم القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار المالي ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

✓ كيف يتم إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة ؟

✓ فيما تتمثل القرارات المالية وكيف يتم اتخاذها ؟

✓ ما هو دور إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار المالي ؟

**فرضيات الدراسة:** يمكن صياغة عدة فرضيات كإجابات احتمالية عن أسئلة الموضوع :

✓ إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة يتم بناء على قواعد ومعايير متعارف عليها مسبقا.

✓ القرارات المالية هي وسيلة لتسيير وتوجيه الموارد وتحقيق اهداف المجمع، ويتم إتخاذها بناء على أسس

مدروسة.

✓ تساهم القوائم المالية المدمجة في اتخاذ قرار مالي من خلال تحليل المؤشرات المالية.

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في تناوله لموضوع القوائم المالية المدمجة، وذلك بظهور ما يسمى بالشركات القابضة فأنتت هذه الدراسة لتوضيح أهمية إعداد القوائم المالية المدمجة والتي تمكن مستخدميها من إتخاذ القرارات الملائمة كما اكتسبت هذه الدراسة أهميتها من خلال إبراز دور القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية بالإضافة إلى أهمية المعلومات التي تقدمها.

**أهداف الدراسة:** يسعى الباحثين إلى:

✓ محاولة إثراء الموضوع بمعلومات تفيد القارئ من خلال اتخاذ القرار اعتمادا على القوائم المالية المدمجة.

✓ الوقوف على واقع الممارسة المحاسبية في المجمعات الجزائرية حول كيفية إعداد القوائم المالية المدمجة ودورها في اتخاذ القرار المالي.

**نموذج البحث:** تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور حيث تطرق في المحور الأول إلى مفهوم المجمع والشركات القابضة، أما في المحور الثاني فتم التطرق لماهية القوائم المالية المدمجة، المحور الثالث تم التطرق لماهية إتخاذ القرار المالي ثم المحور الرابع حاولنا خلاله إبراز دور القوائم المالية المدمجة في من خلال تحليلها بإستخدام مؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرار المالي، وفي المحور الخامس تم توضيح مساهمة القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي بالمجمع الصناعي بباهم الجزائر.

#### الدراسات السابقة

✓ الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار خلال سنة 2013، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

ويمكن الاختلاف بين دراسة الباحث والدراسة الحالية، أن دراسة الباحث ركزت على واقع تطبيق القوائم المالية المدمجة في ظل النظام المحاسبي المالي، دون التحدث عن مفهوم للمجمع ومكوناته، كذا عدم التطرق إلى دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي وهو ما جاءت به الدراسة الحالية، كما بين الباحث أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية على جودة القوائم المالية المدمجة دون توضيح أثر إعداد تلك القوائم على إتخاذ القرارات بالمجمع.

✓ محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية، رسالة ماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014\2015،

حيث يمكن الاختلاف بين دراسة الباحث والدراسة الحالية، في أن دراسة الباحث تناولت دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية للشركات بصفة عامة، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على توضيح هذا الدور في المجمع، مع تبيان أن القوائم المالية التي يقدمها المجمع هي مختلفة عن باقي القوائم المالية للشركات الأخرى كونها تتميز بمكانزمات خاصة عند إعدادها.

**2- مفهوم المجمع والشركات القابضة:** يمكن لشركة ما أن تمتلك أسهم أو حصص في شركة أخرى، فتتمثل بذلك الشركة الأولى الشركة القابضة يقوم نشاطها على إدارة المشاركات في الشركات الأخرى ومراقبتها بينما تمثل هذه الأخيرة الشركات التابعة التي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الشركة القابضة من الناحية القانونية.<sup>1</sup>

**2-1- تعريف المجمع:** يرتبط ظهور مجمع الشركات من الناحية التاريخية بتطور الشركات ونتيجة للتوسع الاقتصادي وتوفر الإنتاجية في أسواق مختلفة، سواء كانت وطنية أم أجنبية، إن هذا التوسع جعل مسيرى الشركات أمام خيارين أساسيين:

✓ إما الحفاظ على الوحدة القانونية للشركة وإنشاء فروع أو أقسام أو مكاتب مختلفة.

✓ أو إنشاء شركات تابعة متخصصة، تتمتع بشخصية معنوية مستقلة غير أنها مراقبة من الشركة الأم.

من خلال الخيار الأخير، برزت ظاهرة مجمعات الشركات، والتي أصبحت تتحكم في الاقتصاديات فنجد عدة تعاريف لهذا التنظيم من خلال مجموعة من المواد المنصوص عليها في القانون التجاري، حيث نجد المادة 796 التي نصت على أنه " يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسسوا فيما بينهم كتابيا، ولفترة محدودة تجمعا لتطبيق كل الوسائل الملائمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائها أو تطويره وتحسين هذا النشاط وتميمته".<sup>2</sup>

■ كذلك ما نصت عليه المادة 799 مكرر: من ق ت "يتمتع المجمع بالشخصية المعنوية وبالأهلية التامة ابتداء من تاريخ تسجيله في السجل التجاري ويحدد الخاضع للإشهار القانوني، شروط التجميع وموضوعه".<sup>3</sup>

وبمفهوم أحكام المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المنشأ بموجب المادة 14 من قانون المالية لسنة 1997، يُعرّف تجمع الشركات على أنه " كل كيان اقتصادي، مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونيا، تدعى الواحدة منها "الشركة الأم" تحكم الأخرى المسماة "الأعضاء" تحت تبعيتها بامتلاكها المباشر لـ 90% أو أكثر من رأس المال الاجتماعي، والذي لا يكون رأس المال ممتلكا كلياً أو جزئياً من طرف هذه الشركات أو نسبة 90% أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم".<sup>4</sup>

■ مما سبق نستخلص أن مجمع الشركات يتكون من هيكليين الشركة القابضة التي تأتي على رأس المجمع والشركات التابعة التي تربطها بالشركة القابضة علاقة تبعية، ولها إستقلالية قانونية التي تنجر عنها ميزة الفصل بين الذمم المالية للشركات التابعة والشركة القابضة.

**2-2- تعريف الشركة القابضة:** حسب القانون التجاري الجزائري هي الشركة التي تمتلك أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى أو عندما تمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءا من رأسمالها ويحولها ذلك الحصول على أغلبية الأصوات في الجمعية العامة لهذه الشركة، أو عندما تمتلك وحدها أغلبية الأصوات في هذه الشركة بموجب اتفاق مع باقي الشركاء الآخرين أو المساهمين، كما اعتبر الشركة بأنها قابضة عندما تملك في الواقع حقوق التصويت للتحكم في قرارات الجمعية العامة لهذه الشركة.

■ وقد أعطى المشرع التجاري الجزائري حالة أخرى تكون فيها الشركة قابضة وذلك عندما تمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء يتعدى 40% من حقوق التصويت، ولا يحوز أي شريك أو مساهم آخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءا أكبر منها.<sup>5</sup>

■ في حالة اقتصار الشركة الأم على الدور المالي فقط، تسمى الشركة الأم " الشركة القابضة " هذه الأخيرة لا تمارس أي نشاط صناعي أو تجاري ويقتصر نشاطها على تسيير المساهمات المالية المتعددة التي تملكها في مختلف الشركات".<sup>6</sup>

■ وبالرجوع لنص المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم، نجدها تطلق تسمية الشركة الأم بدل القابضة على الشركة التي تأتي على رأس المجمع كما أنها تشترط لإعطائها هذا الوصف أن تكون لها ملكية مباشرة لنسبة لا تقل عن 90% من رأسمال الشركات التابعة، كما أن هذه الأخيرة لا يجوز لها أن تمتلك أي نسبة من رأسمال الشركة الأم، تحت طائلة إقصائها من الاستفادة من النظام الجبائي الخاص بمجمعات الشركات.<sup>7</sup>

■ من التعاريف نستخلص أن الشركة القابضة هي التي تمتلك أسهم في شركات أخرى تسمى بالشركات التابعة بالقدر الذي يمكنها من السيطرة عليها، كما أنها تتميز بجملة من الخصائص التي لا توجد عند بقية شركات الأموال، وأهم خاصية في إدارة الشركة القابضة هي الرقابة التي تقوم بها على الشركات التابعة لها.

**2-3- تعريف الشركة التابعة:** من التعاريف السالفة الذكر للشركة القابضة، يمكننا استخلاص تعريف للشركة التابعة، هي الشركة التي يسيطر عليها من قبل شركة أخرى، وهذا ما نصت عليه المادة 729 من القانون التجاري الجزائري " إذا كانت لشركة أكثر من 50 % من رأسمال شركة أخرى تعد الثانية تابعة لأولى".

■ نستنتج أن الشركة التابعة هي الهيكل الثاني في مجمع الشركات تبعيتها ناتجة عن تملك الشركة القابضة لأكثر من نصف رأسمالها، كما أن لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركة القابضة لذلك تختلف عن الفروع.

### 3- ماهية القوائم المالية المدمجة

**3-1- مفهوم القوائم المالية المدمج:** تضمن المرسوم التنفيذي 08 - 156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لـ 26 مايو سنة 2008 تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتعلق بالنظام لمحاسبي المالي، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 27 سنة 2008 القوائم المالية المدمجة في المواد التالية:<sup>8</sup>

❖ المادة 39 تطبيقا للمادة 36 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007، **تعد الحسابات المدمجة من طرف أي شركة تراقب شركة أو عدة شركات أخرى.** تعرف الرقابة على أنها: "سلطة إدارة السياسات المالية والعمليات لشركة بغرض الحصول على امتيازات من هذه النشاطات".

❖ المادة 40 : يعتبر أن شركة تراقب شركة أخرى في الحالات الآتية :

➤ الامتلاك المباشر أو غير المباشر من طرف وسيطرة الفروع، لأغلبية حقوق التصويت في شركة أخرى السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت المتحصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين.

➤ سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري شركة آخر.

➤ سلطة تحديد السياسات المالية والعمليات للشركة.

➤ سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير لشركة .

❖ المادة 41: تعد الشركات المذكورة في المادتين 31 و34 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 ، حسابات مدمجة وحسابات مركبة وفقا لطريقة التكامل الشامل وطريقة المعادلة .

■ كما تعرف القوائم المالية المدمجة *Etats financiers consolidés* على أنها تلك القوائم المالية للمجموعة والتي يتم عرضها وكأنها لكيان اقتصادي واحد .<sup>9</sup>

■ كما تعرف حسب الإعتماد على معايير المحاسبة الدولي رقم IAS27 كما يلي:<sup>10</sup>

القوائم المالية لمجموعة ماهي "التي يتم إظهارها على أنها قوائم مالية لشركة إقتصادية واحدة". من خلال ما ذكر أعلاه واستنتاجا من التعاريف السابقة يمكننا القول أن القوائم المالية المدمجة هي: "عبارة على قوائم شاملة لمجموعة من الشركات تنشط اقتصاديا، تجمع كل قوائمها على مستوى شركة واحدة لها حق السيطرة وكأنها قوائم لشركة واحدة".

**3-2- مستخدمي القوائم المالية:** يشمل مستخدمي القوائم المالية في الأطراف الداخلية، الأطراف الخارجية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين كالمعلماء والحكومات ووكالاتهم والجمهور ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات.<sup>11</sup>

**3-3- القواعد المحاسبية لإعداد القوائم المالية المدمجة في الجزائر:** إن مهمة إعداد القوائم المالية المدمجة تقع على عاتق محاسب الشركة القابضة (الأم) والذي يقوم بتحضيرها من واقع القوائم المالية الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركات التابعة لها، بناء على قواعد محاسبية أقرها النظام المحاسبي المالي.

**3-3-1- طريقة التكامل الشامل:** سمح النظام المحاسبي المالي بإستعمال طريقة التكامل الشامل والمستمدة من معايير المحاسبة الدولية IAS27 وكذا IFRS10.

❖ **مفهوم طريقة التكامل الشامل:** طريقة التكامل الشامل تطبق على الشركات التي تمارس عليها الشركة الأم رقابة مطلقة، مما يسمح لهذه الأخيرة الإستحواذ على كل الملكية من الناحية المالية، ونتيجة مجموعة الشركات وكأنها تمثل كيانا واحدا وتهدف هذه الطريقة إلى تجميع حسابات الميزانية وحسابات النتائج في حسابات الشركة المدمجة (الشركة الأم). وحسب المادة (02) من الجريدة الرسمية رقم 87 سنة 1999، "تعتمد طريقة التكامل الشامل على الإحلال الكلي لحسابات سندات المساهمة للشركة القابضة، محل حسابات الميزانية ونتائج الشركات المدمجة المعنية لإعداد ميزانية واحدة، وجدول حسابات نتائج واحد".<sup>12</sup>

**3-3-2- طريقة المعادلة:** هذا الأسلوب يتعلق بالفروع التي يمارس عليها تأثير أو نفوذ فعال (sociétés associées).<sup>13</sup>

❖ **مفهوم طريقة المعادلة:** طريقة المعادلة أو الوضع في التكافؤ، تطبق على الشركات التي تمارس عليها الشركة الأم تأثيرا ملحوظا فهي تقوم على إعادة تقييم سندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم والتي تظهر في ميزانيتها والتي هي عبارة عن سندات مساهمة للشركات الفرع والتي لابد أن تكون مقيمة بالقيمة الحقيقية وذلك باستبدال قيمتها الشرائية بقيمة الحصة التي تكافئ الحالة الصافية لهذا الفرع.<sup>14</sup>

ويطبق هذا الأسلوب على الشركات التي يمارس عليها نوعا من السيطرة وهذه الأخيرة تعرف من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر في السياسة المالية والتسيير والإستراتيجية.

كما أنه من خلال هذا الأسلوب يمكن تحديد نسبة الرقابة أو بالأحرى المجال الذي تؤول إليه الشركات التي تخضع لتأثير ملحوظ، سيما أن هذا الأسلوب المتمثل في طريقة المعادلة يتحدد في حالة ما إذا كانت نسبة الرقابة لا تتعدى 20 % من حقوق التصويت.

**3-4- أهم الإجراءات لإعداد القوائم المالية المدمجة**

❖ أن تقوم كل شركة من شركات المندمجة بإعداد قائمتها المستقلة (بأصولها والتزاماتها) بتاريخ التملك.

❖ تفريغ بيانات القوائم المالية للشركتين في نموذج يستخدم لهذه الغاية يطلق عليه ورقة عمل التي تتخذ

الشكل التالي.<sup>15</sup>

## الشكل رقم (01): ورقة العمل

| البيان | المبالغ     |                 | التسويات والإستبعادات |      | المبالغ المدمجة |
|--------|-------------|-----------------|-----------------------|------|-----------------|
|        | الشركة الأم | الشركة المندمجة | مدین                  | دائن |                 |
|        |             |                 |                       |      |                 |

المصدر: طلال الكسار، المحاسبة المتقدمة بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري، الأردن، 2012، ص205.

حيث يتم من خلال ورقة العمل *working paper* وتسمى أيضا الورقة التمهيدية توحيد القوائم المالية، هذه الورقة تتألف من ستة خانات، فالخانة الأولى تتضمن البيان أو بنود القوائم المالية والخانة الثانية والثالثة تتضمن مبالغ بنود القوائم المالية للشركتين، أما الخانة الرابعة والخامسة تمثل التسويات وتتكون من طرفان طرف مدین وطرف دائن، والخانة السادسة تمثل المبالغ المدمجة.

❖ **إستبعاد الحسابات المزدوجة (الحسابات المتقابلة)** من القوائم المالية للمجموعة، بمعنى يتم إستبعاد بند الإستثمارات في الشركة التابعة من جانب أصول الشركة القابضة مقابل حقوق المساهمين من قائمة المركز المالي للشركة التابعة أما كيفية إستبعاد الحسابات المتقابلة فيتم بواسطة قيود تسوية.

❖ **تسوية وإظهار الفروق بين القيم الدفترية والقيم العادلة** لأصول والتزامات الشركة التابعة بحيث تظهر تلك الأصول والإلتزامات في القوائم المالية المدمجة بقيمتها العادلة.<sup>16</sup>

❖ **إذا وجد اختلاف بين القيم الدفترية والقيم العادلة** لأصول والتزامات الشركة التابعة ووجدت شهرة موجبة أو سالبة فلا بد من إظهار الفروق في عمود التسويات في ورقة العمل، أي تعديل قيم الأصول والإلتزامات بالفروق لتظهر في عمود الأرقام المدمجة بالقيم العادلة، وبما يفيد ما يظهر في عمود الأرقام المدمجة لكل من الشركة القابضة والقيمة العادلة لنفس البند لدى الشركة التابعة، أما الشهرة الموجبة فتظهر بقيمتها بالطرف المدین من عمود التسويات ليتم الإفصاح عنها في الأرقام المدمجة ببند مستقل، أما الشهرة السالبة فيتم الإعراف بها كدخل في بيان الدخل المدمجة في الفترة التي حدثت فيها عملية التملك.

❖ **إذا لم تمتلك الشركة القابضة كامل صافي أصول الشركة التابعة** فهذا يعني أن هناك فئتن تشتركان في إمتلاك الشركة التابعة هما: الشركة القابضة وأقلية المساهمين وبالتالي لابد من إظهار حقوق الأقلية.

❖ **ثم نقوم بجمع العناصر المتشابهة من أصول والتزامات الشركتين المندمجتين.**

**4- القوائم المالية المدمجة كأداة لاتخاذ القرار المالي:** تقدم القوائم المالية تقارير مالية متعددة (حسابات النتائج، الميزانية، التدفقات النقدية....الخ)، وتتميز بالمصداقية، الصحة، والتعبير الدقيق عن الوضعية المالية للشركة سعيا لاتخاذ القرارات الرشيدة، لا يتأتى ذلك إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية، حتى يتسنى اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال وتحديد مواطن الضعف وتقاديبها.

#### 4-1- ماهية عملية اتخاذ القرار

#### 4-1-1- تعريف عملية اتخاذ القرار:

■ يعرف القرار على أنه: "البديل الأفضل المختار ضمن مجموعة من البدائل المتنافسة والقرار هو إجراء لإحداث التغيير لتحقيق قيمة مضافة سواء كانت مادية أم معنوية تعود على الشخص نفسه أو غيره."<sup>17</sup>

■ أما عملية اتخاذ القرار فهي: " عملية اختيار بديل من بدلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للشركة".<sup>18</sup>

#### 4-1-2- أهمية عملية اتخاذ القرارات: يمكن توضيح أهمية اتخاذ القرارات في النقاط التالية:<sup>19</sup>

✓ اتخاذ القرارات عملية مستمرة، حيث يمارس الإنسان العادي اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية، فمن قراراته هناك السهلة والبسيطة وهناك الحاسمة والمصيرية، ولا يختلف الأمر عن الشركة فهي مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والأفراد وغيرها.

✓ اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله، وهي التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله ومن يقوم به ؟ ومتى يتم القيام به ؟

✓ اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف الشركة كالقرارات المتعلقة بالإنتاج أو التسويق أو الموارد البشرية أو التمويل، وكلها القرارات الخاصة بإدارة رأس المال واستخداماته.

#### 4-1-3- مفهوم القرارات المالية

##### ❖ تعريف القرارات المالية

■ تعرف القرارات المالية أنها " كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال و امتلاك أصول (طبيعية مالية) بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة الشركة وتشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح".<sup>20</sup>

##### ❖ خصائص القرارات المالية:<sup>21</sup>

✓ إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للشركة إذ أن نجاح أو فشل الشركة متوقف على تلك القرارات.

✓ إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.

✓ القرارات المالية قرارات ملزمة للشركة في اغلب الحالات، لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذها.

4-2- كفاءة اتخاذ القرار المالي من خلال مؤشرات التحليل المالي: من الطبيعي أن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل، وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي

4-2-1- تعريف التحليل المالي: يمكن تعريف التحليل المالي على " أنه تشخيص للوضع المالي للشركة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والقوة والبحث عن أسبابها ومعالجتها وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا".<sup>22</sup>

■ يقصد بالتحليل المالي أيضا "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام التاريخية المدونة في القوائم المالية (الميزانية العمومية قائمة الدخل) إلى كم أقل من المعومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات".<sup>23</sup>

■ من خلال ما سبق يمكن تعريف التحليل المالي على أنه: "عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء الشركة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا".

#### 4-2-2- أنواع القرارات المالية:

- ❖ **تعريف القرار الاستثماري:** يعرف القرار الاستثماري على أنه "هو قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه حيث يتوقع تحقيق أرباح مستقبلية و لكنها غير مؤكدة الحدوث".<sup>24</sup>
- ويشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إلى قرار تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة.<sup>25</sup>
- ❖ **تعريف قرار التمويل:** تعددت التعاريف حول مفهوم قرار التمويل و من بينها:
- يعرف على أنه "القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للاستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة".
- القرار المتعلق باختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها".<sup>26</sup>
- ❖ **تعريف سياسة توزيع الأرباح:** يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح بأنها:
- "مضمون لاتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في الشركة، وتتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم".<sup>27</sup>
- كما تعرف بأنها: " مجموعة الأدلة والإرشادات التي تعتمد عليها الإدارة المالية عند اتخاذ قرارات توزيع الأرباح".

#### 4-3- دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار:

- 4-3-1- **رأس المال العامل:** رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للشركة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتتحقق رأس عامل موجب داخل الشركة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.<sup>28</sup>
  - من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.
  - من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.
- 4-3-2- **احتياجات رأس المال العامل:** يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للشركة توازنها المالي الضروري، و تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:<sup>29</sup>

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة.

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل

خارج الاستغلال.

- 4-3-3- **الخزينة:** هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها الشركة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تتمكن الخزينة من استخدامها فوراً بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة، وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>30</sup>

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية.

#### 4-4- دور النسب المالية في اتخاذ القرار:

4-4-1- نسب التمويل: تمكننا هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

❖ **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمن، تحسب كما يلي:<sup>31</sup>

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} \div \text{الأصول الثابتة الصافية})$$

❖ **نسبة التمويل الخاص:** وتعني مدى تغطية الشركة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} \div \text{الأصول الثابتة})$$

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للشركة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل الشركة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتحسب كما يلي:<sup>32</sup>

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} \div \text{مجموع الديون})$$

❖ **نسبة التمويل الخارجي:** وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات الشركة بأموال خارجية، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات، وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول})$$

#### 4-4-2- نسب السيولة:

❖ **نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) و السريعة التحول إلى سيولة (كالقيم القابلة للتحقق) والسائلة (القيم الجاهزة)، الديون قصيرة الأجل، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للشركة هامشا للحركة والمناورة.<sup>33</sup>

$$\text{نسبة السيولة العامة} = (\text{الأصول المتداولة} \div \text{الديون قصيرة الأجل})$$

❖ **نسبة السيولة المختصرة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في الشركات ذات المخزون بطيء الدوران، وتصاغ هذه النسبة كما يلي:<sup>34</sup>

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{القيم القابلة للتحقق} + \text{القيم الجاهزة}) \div \text{الخصوم المتداولة}$$

❖ **نسبة السيولة الجاهزة (الحالية):** توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى الشركة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتقاس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون وعليه، فهي تبين للشركة هل يجب عليها أن تحصل جزء من الذمم، أم هي مجبرة على بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>35</sup>

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{النقدية} (\text{القيم الجاهزة}) \div \text{الديون قصيرة الأجل}$$

#### 4-4-3- نسب المردودية:

#### ❖ المردودية المالية :

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة ، و تحسب

بالعلاقة التالية:

**النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة**

❖ **المردودية الاقتصادية :** تعبر هذه النسبة عن كفاءة الشركة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب

بالعلاقة التالية:

**المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول**

**المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية + (مصاريف مالية ÷ مجموع الخصوم).**

❖ **المردودية التجارية ( نسبة الربحية الصافية):** تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق الشركة لنتيجة صافية

أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، و تحسب بالعلاقة التالية:<sup>36</sup>

**النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضرائب.**

#### 5- مساهمة ودور القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية:

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بتجميع، وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن شركة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذا الشركة، حيث تعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والموصل الأساسي للمعلومات.

**5-1 دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات:** تعد القوائم المالية مادة أي قرار، فإذا كانت عملية الإنتاج تتطلب المواد الأولية فإن مادة الإنسان في اتخاذ القرارات هي البيانات والمعلومات التي تتوافر في القوائم المالية، ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المادة ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها وتخزينها ونقلها إلى المراكز التي تحتاج إليها، ومن الملاحظ أن نجاح القرارات خاصة المالية وسلامتها يتوقف على دقة وفعالية نظام الاتصالات الذي ينقل البيانات والمعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات، كما يتوقف على المسافة التي تفصل بين مراكز المعلومات ومراكز اتخاذ القرار.

إذ تعتبر عملية اتخاذ القرارات عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد اتخاذ قرار معين، فقد يترتب عليها مواقف معينة تستدعي اتخاذ قرارات جديدة، كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتمد أساساً على درجة جودة القوائم المالية المتوافرة لمتخذ القرار، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان متخذ القرار في وضع أفضل.<sup>37</sup>

كما يمكن إبراز دور القوائم المالية في ثلاث عناصر رئيسية هي:<sup>38</sup>

❖ **أداة اتصال:** يكمن دور القوائم المالية في هذا المجال في توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل

المعلومات المحاسبية عن نشاط الشركة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك:

➤ وسيلة لربط علاقات بين الشركة والموردين، العملاء والبنوك...الخ.

➤ وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للشركة.

❖ **وسيلة في تقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال

الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

➤ المركز المالي للشركة.

➤ مدى التقدم في تحقيق أهداف الشركة.

➤ كيفية استخدام موارد الشركة.

❖ **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:** تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالشركة مثل الموردين، العملاء و البنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

## 5-1-2- مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية

### ❖ مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار الاستثماري:

انطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في الشركة، يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والحساسة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

وأصبحت قضية الحصول على المعلومات وحرية تداولها ومصادقيتها ودقتها من القضايا الملحة على رجال الأعمال والمستثمرين، حيث يحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري أين يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية.<sup>39</sup>

❖ **مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار المالي:** تتولى كل شركة في نهاية كل فترة إعداد قوائم مالية، وذلك بغرض إيصال المعلومات إلى المهتمين بوضعية الشركة المالية والنتائج التي حققتها خلال تلك الفترة والتدفقات النقدية التي دخلت والتي خرجت فمثلاً الدائنون يرغبون في معرفة مدى قدرة الشركة على سداد ديونهم في الوقت المحدد إضافة إلى فوائد تلك الديون وبنفس الطريقة فإن المستثمرين يرغبون في معرفة مقدار توزيعات الأرباح، التي سيحصلون عليها في نهاية المدة إضافة إلى رغبتهم في معرفة الأسعار التي ستكون عليها أسهمهم، ولا ننسى احتياجات المسيرين أيضاً من أجل إتخاذ القرارات وأفضل وسيلة لمعرفة كل تلك الأمور هي القوائم المالية التي تعرضها الشركة.<sup>40</sup>

❖ **مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ قرار توزيع الأرباح:** تلعب القوائم المالية المدمجة دوراً هاماً في قياس وتقييم أداء وظيفة التسويق ونشاط البيع، خاصة فيما يتعلق بمعايير المبيعات والربحية، وأنه لا يمكن القيام بأي قياس أو تقييم لوظيفة التسويق ونشاط البيع بدون المعلومات المحاسبية، كما أن المحاسبة بصفتها نظام البيانات والمعلومات الرئيسي في الشركة فإن هذا يتطلب القيام بتطوير وتحليل وإعداد المعلومات اللازمة لقياس أداء وظيفة التسويق ونشاط البيع حتى وإن كان ذلك بمعايير أو مقاييس غير مالية، وخارج إطار المعلومات المحاسبية التقليدية، ونظراً لأهمية وظيفة التسويق ونشاط البيع يتم استعراض دور القوائم المالية في تقييم قرارات توزيع الأرباح.

## 6- استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

6-1- **التعريف بالمجمع:** أسس المجمع الصناعي باباهم الجزائر في سنة 2015، وجاء كحاجة ملحة أمام زيادة عدد شركات المساهمين وتنوعها ونموها بشكل كبير من جهة، وتحقيقاً للأهداف المسطرة من قبل المساهمين منذ سنة 2004 من جهة أخرى، حيث يعتبر المجمع من أنواع المجمعات التي تؤسس من الأسفل إلى الأعلى، وهو

بدوره أول مجمع يؤسس قانونيا على مستوى ولاية بسكرة، حيث يركز نشاط المجمع على الإنتاج ويتكون من الشركات التالية:

➤ الشركة القابضة جيبا (GIBA).

➤ الشركات التابعة:

- شركة قذيلة للمياه المعدنية.
- شركة باباهم للأجر.
- شركة برانيس للأجر.
- شركة إنتاج الإسمنت للبناء.

بالإضافة إلى شركتين في طور الإنجاز هما شركة الإنتاج الصحراوي للبلاستيك وشركة باباهم لمواد البناء.

#### 6-1-1- مراحل اعداد القوائم المالية المدمجة بالمجمع

❖ **إجراءات التسوية ما بين شركات المجمع :** تقام هذه المرحلة مباشرة على مستوى كل شركة تابعة، وهذه الأخيرة تقوم بإرسالها إلى المصلحة المختصة وذلك بعد القيام بمجانسة كل الحسابات المعنية بها ككل، حيث تتم هذه المرحلة ابتداء من N+1/03/15 إلى غاية N+1/04/01 وتمثل هذه المدة على مستوى مجمع الأيام الأخيرة من أعمال نهاية الدورة وتكون حسابات الحقوق والديون والأعباء والإيرادات مغلقة، وتتم إجراءات التسوية وفق المراحل التالية:

✓ تبدأ هذه المرحلة بإرسال تعليمية من طرف مدير المحاسبة والمالية للمجمع تتعلق بإجراءات التسوية ما بين فروع المجمع.

✓ تقوم مصلحة المحاسبة للشركة التابعة بإرسال لمصلحة المحاسبة للشركة الأم حالة تقارب تتعلق بالحقوق والديون والأعباء والنواتج وذلك لطلب تأكيد صحة الارصدة.

✓ تقوم الشركة الأم بالإجابة عن هذا الطلب في أجل يتم تحديده من طرف مدير المحاسبة والمالية لتأكيد الأرصدة واكتشاف الأخطاء.

✓ تقوم الشركة التابعة بدراسة حالات التقارب، وتحديد الأخطاء.

✓ بعد التأكد من حالات التقارب يعقد إجتماع ما بين محاسبي فروع المجمع تحت إشراف مدير المحاسبة والمالية لمعالجة الأخطاء وتسويتها، وفي الأخير الإمضاء على المقاربات ما بين الطرفين.

#### ❖ **مرحلة تجانس المعطيات:** تعد مرحلة التجانس أولى الخطوات التي ينبغي مراعاتها فلاعطاء صورة

حقيقية وواضحة للقوائم المالية المدمجة، يجب تحقيق شرط التجانس وهذا لتسهيل عملية التقييم، وترجمة البيانات المالية، فالتجانس هنا يقصد به إيجاد نوع من الترابط والتطابق للبيانات المالية المتدفقة قبل مباشرة عملية التجميع، باعتبار الترابط يعد من بين المبادئ الجوهرية لتجميع الحسابات، فالتجانس شرط أساسي يجب تحقيقه، بحيث يسمح بمجانسة الأساليب وطرق التقييم، ومطابقتها مما يجعل البيانات المالية تعبر عن صورة واضحة ودقيقة للمجمع.

الهدف من هذه المرحلة هو جعل كل القوائم المالية للشركات نطاق التجميع متوافقة مع السياسات المحاسبية للمجمع وبالتالي قابلة للتوحيد، كما يجب أن يكون للقوائم المالية الفردية لمؤسسات نطاق التجميع والقوائم المالية المجمعة نفس تاريخ الإقفال، وفي حالة وجود اختلاف فإن الشركات التابعة تعد قوائم مالية إضافية خاصة لإعداد القوائم المالية المجمعة بنفس تاريخ الإقفال.

❖ **مقاربة الحسابات البيئية والعمليات المتبادلة:** عملية المقاربة للحسابات البيئية يتم إدراجها على المستوى الداخلي للمجمع، وبصفة مباشرة من قبل الشركات التابعة، فمن منطلق الوصول إلى تقديم صورة صادقة عن الوضعية الإقتصادية والمالية للمجمع، لابد من إتباع الإجراءات المتعلقة بالمقاربة، بإعتبارها مرحلة حساسة من مراحل إعداد القوائم المالية المدمجة، فهي تقام مباشرة على مستوى كل شركة تابعة، وهذه الأخيرة تقوم بإرسالها إلى المصلحة المختصة وذلك بعد القيام بمجانسة كل الحسابات المعنية بها وبالمجمع ككل.

## 6-2- مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار المالي

### 6-2-1- إتخاذ القرار المالي من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي

سنحاول دراسة وضعية المجمع الصناعي بباهم الجزائر GIBA من خلال مؤشرات التوازن المالي، المتمثلة في رأس المال العامل والإحتياج في رأس المال كذا الخزينة.

### ❖ عرض الميزانية المالية المختصرة

**الجدول رقم 01 : الميزانية المختصرة لسنتي 2015-2016.**

| سنة 2015     |                   | سنة 2016     |                   | البيان              |
|--------------|-------------------|--------------|-------------------|---------------------|
| النسبة %     | المبالغ           | النسبة %     | المبالغ           |                     |
| 41,79%       | 2149483584        | 52,22%       | 3066531267        | الأصول غير الجارية  |
| 33,27%       | 1711172600        | 21,10%       | 1239316634        | قيم الاستغلال       |
| 10,65%       | 547837944         | 4,13%        | 241779465         | قيم قابلة للتحقق    |
| 14,29%       | 734484440         | 22,5%        | 1323848078        | قيم الجاهزة         |
| <b>100 %</b> | <b>5142978568</b> | <b>100 %</b> | <b>5871475444</b> | <b>مجموع الأصول</b> |
|              |                   |              |                   | الخصوم              |
| 68,95        | 3545718148        | 60,08        | 3527684050        | أموال الخاصة        |
| 19,15        | 985130669         | 21,76        | 1277734738        | الخصوم غير الجارية  |
| 11,90        | 612129751         | 18,16        | 1066056656        | الخصوم الجارية      |
| <b>100 %</b> | <b>5142978568</b> | <b>100 %</b> | <b>5871475444</b> | <b>مجموع الخصوم</b> |

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (01).

### ❖ التعليق على للميزانية المختصرة: من خلال الميزانية للمجمع ل 2015 و 2016 ، يمكن القول ما يلي:

➤ **جانب الأصول:** نلاحظ زيادة الأصول غير جارية في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، كذا زيادة القيم الجاهزة، مع انخفاض في قيمة كل من القيم القابلة للتحقق و قيم الإستغلال.

كما نلاحظ أن في سنة 2016 قيمة الأصول غير جارية تمثل أكثر من نصف المجموع العام للأصول.

➤ **جانب الخصوم:** نلاحظ انخفاض خفيف في قيمة الأموال الخاصة في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015،

كذا وجود زيادات قليلة في قيمة كل من الخصوم الجارية و الخصوم غير جارية.

كما نلاحظ أن في سنة 2016 قيمة الأموال الخاصة تمثل أكثر من نصف المجموع العام للخصوم، وتمثل

ثلاثة أضعاف تقريبا من قيمة الخصوم الجارية، كما أنها يمكنها تغطية الأصول غير جارية..

## 6-2-2- حساب رؤوس الأموال العاملة

❖ حساب رأس المال العامل الصافي:

➤ من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

جدول رقم 02: حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية.

| البيان                  | سنة 2016   | سنة 2015   |
|-------------------------|------------|------------|
| الأموال الدائمة         | 4805418788 | 4530848817 |
| الأصول الثابتة          | 3066531267 | 2149483584 |
| رأس المال العامل الصافي | 1738887521 | 2381365233 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (01).

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

جدول رقم 03: حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

| البيان                  | سنة 2016   | سنة 2015   |
|-------------------------|------------|------------|
| الأصول الجارية          | 2804944177 | 2993494984 |
| الخصوم الجارية          | 1066056656 | 612129751  |
| رأس المال العامل الصافي | 1738887521 | 2381365233 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (01).

## ❖ التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن المجمع حقق رأس مال عامل صافي موجب خلال الفترة المدروسة مع وجود انخفاض في سنة 2016 هذا الانخفاض لا يشكل أي خطورة على المجمع لأن قيمة رأس المال العامل الصافي (الدائم) جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المجمع يمتلك هامش أمان، وهو ما يفسر إضافة إلى قدرته على تغطية أصوله الثابتة انطلاقاً من أمواله الدائمة قدرته على تسديد جزء من ديونه القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال إستحقاقية الديون القصيرة الأجل، كما يرجع سبب إنخفاض قيمة رأس المال العامل الصافي من سنة 2015 إلى 2016 بمقدار 642477712 دج إلى حيازة تشييتات جديدة (مباني وتشبيكات عينية أخرى)، كذا قيامه بتسديد الديون الأخرى.

في هذه الحالة نلاحظ أن احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المجمع لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت.

❖ حساب رؤوس الأموال العاملة: حيث أنه يوجد ثلاثة أنواع أخرى من رأس المال:

الجدول رقم (04): حساب رؤوس الأموال العاملة لسنتي 2014-2015.

| البيان                              | 2016       | 2015       |
|-------------------------------------|------------|------------|
| الأموال الخاصة (1)                  | 3527684050 | 3545718148 |
| الأصول الثابتة (2)                  | 3066531267 | 2149483584 |
| 3- رأس المال العمال خاص = (1) - (2) | 461152783  | 1396234564 |

|                   |                   |                                                          |
|-------------------|-------------------|----------------------------------------------------------|
| 2993494984        | 2804944177        | الأصول المتداولة(4)                                      |
| <b>2993494984</b> | <b>2804944177</b> | <b>رأس المال العامل الإجمالي = (4)</b>                   |
| 985130669         | 1277734738        | ديون طويلة الأجل(5)                                      |
| 612129751         | 1066056656        | ديون قصيرة الأجل(6)                                      |
| <b>1597260420</b> | <b>2343791394</b> | <b>رأس المال العامل الأجنبي = (4) - (3) أو (5) + (6)</b> |

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على وثائق المجمع.

#### ❖ التعليق على النتائج: من خلال الجدول السابق نستنتج مايلي:

➤ **رأس المال العامل الخاص:** نلاحظ أن المجمع حقق رأسمال عامل خاص موجب وبالتالي فالمجمع هنا قد استطاع تمويل أصوله الثابتة انطلاقا من أمواله الخاصة و بالتالي لم يلجأ في هذه السنة للأموال الخارجية لتغطية الأصول الثابتة، أما في 2016 فقد تراجعت قيمته بمقدار 935081781 دج لكن بقي موجب وبالتالي يمكن القول إن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية.

➤ **رأس المال العامل إجمالي:** نلاحظ من خلال الجدول تناقص في رأس المال العامل الإجمالي بمقدار 188550807 دج من سنة 2015 إلى 2016 ، ويعود ذلك إلى تغطية جميع الأصول المتداولة والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة أي أن المجمع خلال هذه الفترة يمتلك سيولة معتبرة ولكنها انخفضت في سنة 2016 بمقدار 16951052 دج ، كما إن القيمة المرتفعة لرأس المال العامل الإجمالي للمجمع خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المجمع لسيولة كافية.

➤ **رأس المال العامل الأجنبي:** نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي أقل من قيمة الأموال الخاصة هذا يعني أن المجمع له استقلال مالي، كما نلاحظ أن قيمته تزايدت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع لزيادة الديون خلال سنتي الدراسة حيث ارتفعت من سنة 2015 إلى 2016 بقيمة 746530974 دج مما يدل على المجمع إعتد على تمويل نشاطاته على الديون الطويلة و القصيرة الأجل بشكل واضح و لكنه إعتد بالأخص على الديون القصيرة الأجل التي تزايدت قيمتها بالمقارنة بسنة 2015 بمقدار 453926905 دج أكثر من الديون الطويلة الأجل التي تزايدت قيمتها هي الأخرى في سنة 2016 بـ 292604069 دج وهذا ما يعني أن المجمع لا يمكنه في المستقبل الحصول على قروض إضافية بسبب تزايد قيمة الديون لديه.

#### 6-2-3- حساب احتياجات رأسمال العامل والخزينة

#### ❖ حساب احتياجات رأسمال العامل:

الجدول رقم 05: حساب إحتياجات رأس المال العامل لسنتي 2014-2015.

| البيان                               | 2016       | 2015       |
|--------------------------------------|------------|------------|
| الأصول الجارية-القيم الجاهزة=(1)     | 1481096099 | 2259010544 |
| ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية=(2) | 1066056656 | 612129751  |
| احتياجات رأس المال العامل=(1)-(2)    | 415039443  | 1646880793 |

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على وثائق المجمع.

## ❖ التعليق على النتائج:

المجمع حقق احتياج رأس مال عامل موجب خلال سنتي الدراسة ما يعني أن الاحتياجات اكبر من الموارد التمويلية، حيث شهدت قيمة رأس المال العامل انخفاض في سنة 2016 وهذا راجع إلى نقص الاحتياجات وزيادة الموارد التمويلية لسنة 2016 بسبب زيادة قيمة القيم الجاهزة كذا زيادة الديون القصيرة الأجل، كما نلاحظ من الجدول أن احتياجات رأس المال العامل موجبة، وبالتالي المجمع لا يحتاج في هذه الفترة إلى موارد أخرى.

## ❖ حساب الخزينة:

الجدول رقم 06: حساب الخزينة لسنتي 2014-2015.

| البيان                     | 2016       | 2015       |
|----------------------------|------------|------------|
| رأس المال العامل الصافي(1) | 1738887521 | 2381365233 |
| احتياجات رأسمال العامل(2)  | 415039443  | 1646880793 |
| الخزينة ( 2 - 1 )          | 1323848078 | 734484440  |

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدولين رقم (03) و(04).

## ❖ التعليق على النتائج:

الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي تفوق الخصوم المتداولة. كما نلاحظ زيادة قيمة الخزينة في سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 بـ 589363638 دج وهذا راجع إلى إنخفاض قيمة احتياجات رأسمال العامل بـ 1231841350 دج مقارنة مع رأس المال العامل الصافي الذي إنخفض هو الآخر لكن بقيمة 642477712 دج، وترجع هذه الزيادة إلى تحقق شرطين هما رأس المال العامل موجب ويغطي إحتياجات رأس المال الصافي، وتمكن المجمع من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة إستخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

إن احتفاظ المجمع بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المجمع من ميزة كسب مدينيه، لأن الشركات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، وأكتفى المجمع بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلاً.

## 6-3- إتخاذ القرار المالي من خلال النسب المالية

6-3-1- نسب التمويل: يمكن توضيح مختلف نسب التمويل للمجمع محل الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: حساب نسب التمويل لسنتي 2015 و2016.

| البيان                   | العلاقة                          | 2016 | 2015 |
|--------------------------|----------------------------------|------|------|
| نسبة التمويل الخارجي     | مجموع الديون ÷ مجموع الأصول      | 0.39 | 0.31 |
| نسبة التمويل الدائمة     | الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة | 1.47 | 2.23 |
| نسبة التمويل الخاص       | الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة  | 1.15 | 1.64 |
| نسبة الاستقلالية المالية | الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون    | 1.50 | 2.21 |

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على وثائق المجمع

❖ **التعليق على النتائج:** من خلال جدول حساب نسب التمويل نلاحظ مايلي:

➤ **التمويل الخارجي:** تبين مدى اعتماد المجمع على الديون في تمويل أصوله وتقدر هذه النسبة ب0,5

وهذا يدل على أن المجمع لا يواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

➤ **نسبة التمويل الدائم:** تقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، ونجد أن المجمع حقق

نسبة جيدة حيث كانت أكبر من 1، يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة وهذا راجع لأن رأسمال العامل الدائم يغطي جميع الأصول الثابتة من الأموال الدائمة خلال الفترة، مما يدل أن المجمع متوازن ماليا.

➤ **نسبة التمويل الخاص:** توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وبما أن هذه

النسبة تفوق الواحد في سنتي الدراسة فإن ذلك يعني أن كل الأصول الثابتة تمول عن طريق الأموال الخاصة وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمجمع، كما يؤكد ذلك قدرة المجمع على تمويل أصوله.

➤ **نسبة الاستقلالية المالية:** يمكن القول أن النسب المحصل عليها كانت أكبر من 0,5 أي نتائج حسنة

مما يدل على مؤشر إيجابي يعكس استقلالية المجمع كما يبين لنا أن المجمع يتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية.

**6-3-2- حساب نسب السيولة:** نقوم بحساب نسب السيولة للمجمع من أجل معرفة قدرة المجمع على الوفاء بالتزاماته، حيث سيتم التعرف على نسب السيولة للمجمع موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم 07: حساب نسب السيولة لسنتي 2015 و2016.**

| البيان/السنوات       | العلاقة                                         | 2016 | 2015 |
|----------------------|-------------------------------------------------|------|------|
| نسبة السيولة العامة  | الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل             | 2.63 | 4.89 |
| نسبة السيولة السريعة | (الأصول المتداولة-المخزونات) ÷ ديون قصيرة الأجل | 1.46 | 2.09 |
| نسبة السيولة الجاهزة | القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل                | 1.24 | 1.19 |

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على وثائق المجمع.

❖ **التعليق على النتائج:** من خلال الجدول المتعلق بحساب نسب السيولة يمكن أن نستنتج مايلي:

➤ **نسبة السيولة العامة :** نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال سنتي الدراسة كانت عالية وهذا

يدل على أن المجمع في وضعية جيدة حيث تبين على أن للمجمع قدرة أكبر على السداد، أي بمعنى وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل ( الخصوم المتداولة ) مع تسجيل إنخفاض خلال سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 وهذا راجع إلى زيادة الديون القصيرة الأجل.

➤ **نسبة السيولة السريعة:** هذه النسبة تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية أي حقوق المؤسسة على الغير، في حين تم استثناء المخزونات كونها العنصر الأبطئ في التحول من خلال الجدول نجد أن هذه النسبة مرتفعة ويرجع سبب ذلك إلى إرتفاع قيمة مدينوا الإستثمار ومن أجل الوصول إلى نسبة نموذجية يجب على المجمع إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينيه، لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر بأن المجمع مبالغ في الإحتفاظ بحقوقه لدى الغير.

➤ **نسبة السيولة الجاهزة:** تعد نسب السيولة الجاهزة الأكثر صرامة في قياس سيولة المجمع لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المجمع للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مديونته، حيث نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمجمع للسنتين 2015 و 2016 تقدر مابين

1.19 و 1.24 وهي نسب جيدة وتدل على أن المجمع يتمتع بالسيولة الكافية ، كما إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح يعني وجود فائض في النقديات غير مستغل.

### 6-3-3 حساب نسب المردودية:

الجدول رقم 08: حساب معدلات المردودية لسنتي 2015 و 2016.

| البيان / النسب                 | 2016       | 2015       |
|--------------------------------|------------|------------|
| النتيجة الصافية(1)             | 1510487881 | 1528521979 |
| الأموال الخاصة(2)              | 3527684050 | 3545718148 |
| المردودية المالية (1) ÷ (2)    | 0.42       | 0.43       |
| مجموع الأصول(3)                | 5142978568 | 5871475444 |
| المردودية الإقتصادية (1) ÷ (3) | 0.29       | 0.26       |
| رقم الأعمال خارج الضرائب(4)    | 6213921049 | 5591702564 |
| المردودية التجارية (1) ÷ (4)   | 0.24       | 0.27       |

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على وثائق المجمع.

❖ **التعليق على النتائج:** من خلال الجدول المتعلق بحساب معدلات الربحية يمكن أن نستنتج مايلي:

➤ **المردودية المالية:** من خلال الجدول نرى انخفاض في المردودية المالية في سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية ، عموما نلاحظ أن المردودية المالية في المجمع ضعيفة حيث قدرت بنسبة 0,42 أي كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0,42 دينار من النتيجة الصافية، ويرجع هذا التناقص إلى عدم كفاءة المجمع في استغلال الأموال الخاصة أي سوء تسيير واستخدام الموارد المالية المحققة بحيث أنه من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا يجد المجمع صعوبات في جذب مساهمين.

➤ **المردودية الإقتصادية:** نلاحظ أن المردودية الإقتصادية في المجمع ضعيفة حيث قدرت سنة 2016 بنسبة 0,29 أي كل 1 دينار من مجموع الأصول يولد 0,29 دينار من النتيجة الصافية، كما نلاحظ إنخفاض هذه النسبة في سنة 2016 وهذا الانخفاض يمكن تفسيره بسوء استخدام الأصول الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف المجمع خلال تلك السنة.

➤ **المردودية التجارية:** نلاحظ أن المردودية التجارية في المجمع ضعيفة حيث قدرت سنة 2016 بنسبة 0,24 أي كل 1 دينار من مجموع رقم الأعمال خارج الضريبة يولد 0,24 دينار من النتيجة الصافية كما نرى انخفاض في مردودية النشاط في سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 وهذا بسبب انخفاض الربح الإجمالي، كذا زيادة رقم الأعمال، كما نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية موجبة من خلال 2015 و 2016 لكنها إنخفضت وهذا يدل على سوء تسيير واستخدام الموارد المالية المتاحة للمجمع.

### 6-4-4 إتخاذ القرار المالي من خلال القوائم المالية المدمجة

#### 6-4-1- دور الميزانية المدمجة في إتخاذ القرارات المالية

❖ **شرط التوازن المالي:** لكي يتحقق التوازن المالي داخل المجمع لا بد من تحقق الشروط التالية :

➤ يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، وهذا ما هو محقق بالمجمع محل الدراسة، حيث تتمكن المجمع من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثمارات المجمع اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

كما أن التغير في رأس المال العامل كان سالب ويعود هذا الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات الثابتة مقارنة بالزيادة الضئيلة التي عرفت الموارد الدائمة، كذا إنخفاض قيمة نتيجة السنة المالية، وهذا ما يعني أن المجمع تبنى سياسة التوسع خلال سنة 2016

➤ يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل، وهذا محققه المجمع محل الدراسة حيث سجل إنخفاض في احتياجات رأس المال العامل من سنة 2015 إلى 2016، وذلك راجع إلى الانخفاض في سرعة دوران الموردين، لذا يجب عليه الرفع في مدة دوران الموردين والتخفيض في مدة التحصيل.

يتضح لنا أن هناك تغير سلبي في احتياجات رأس المال العامل، وذلك لكون التغير في الموارد الدورية أكبر من الاستخدامات الدورية، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض سرعة دوران المخزونات وبالتالي يجب على المجمع تصريف هذا المخزون.

➤ الخزينة موجبة، وهو ما محقق بالمجمع محل الدراسة، حيث تتمكن المجمع من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات، كما نلاحظ أن قيمة الخزينة في سنة 2016 كانت أكبر من 2015 ذلك بسبب زيادة القيم المتاحة.

فهذا يدل على أن رأس المال العامل له قيمة مهمة مقارنة بإحتياجات رأس المال ، وهو ما يطرح مشكلة الربحية لذلك لابد على المسير المالي أن يقوم بالإجراءات التالية:

- ✓ تخفيض رأس المال العامل بواسطة التسديد المسبق للقروض طويلة الأجل أو توزيع الأرباح.
- ✓ الزيادة في الاحتياج لرأس المال العامل بواسطة التسديد للموردين الأمر الذي يمكن من الحصول على خصم تعجيل الدفع أو الزيادة في مهلة التحصيل وهو الشيء الذي يمكن من اكتساب حصة أكبر في السوق.
- من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المجمع في وضعية تسمح له ليس فقط بتمويل دورة الاستغلال ولكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنه من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد يقع فيها.

❖ بالنسبة لمؤشرات التوازن المالي: نلاحظ أن المجمع خلال سنة 2016 يعتمد في هيكله المالي على

مصادر التمويل الداخلية والخارجية حيث يعتمد على أمواله الخاصة بشكل كبير وبالأخص رؤوس الموال الخاصة، حيث تمثل 60.08 % ، عكس خصومه غير الجارية التي تمثل 21.76% و الخصوم الجارية التي تمثل 18.16%، حيث حقق نسبة إستقلالية مالية موجبة في سنة 2016 ب 1.50%، وهذا ما يدل على أن المجمع مستقل ماليا ويعتمد على التمويل الداخلي.

➤ حيث سجل قيام المجمع برفع خصومه الجارية سنة 2016 حيث أصبحت تمثل 18.16% أما أمواله الخاصة فقد إنخفضت فأصبحت تمثل 60.08%، حيث يرجع ذلك إلى منح العملاء فترات تحصيل طويلة وإعتمادها على الموردين لتمويل أصولها غير الجارية، كما نلاحظ أن الزيادة في الأصول الجارية والخصوم الجارية قبلها إنخفاض في الاموال الدائمة وهذا ما يدل على إكتفاء المجمع بأمواله الدائمة لتمويل أصوله الثابتة من دون الإستعانة بالموارد الخارجية.

➤ نلاحظ أن المجمع يعتمد على أصوله الجارية حيث في سنة 2015 بلغت نسبة 58.21% أما الأصول غير الجارية فبلغت 41.79% من إجمالي الأصول ،وهذا يدل على أن هناك توسع كبير في استثمار الأصول الجارية، أما في سنة 2016 فنلاحظ أن المجمع قام بالاستثمار في الأصول الثابتة مما أدى لرفع قيمة أصوله غير الجارية فأصبحت 52.22% من إجمالي الأصول، إلا أنه قام بتخفيض أصوله المتداولة حيث ارتفعت نسبة العملاء وإنخفض مخزونه وهذا بسبب زيادة في القيمة المضافة نتيجة انخفاض أعباء المستخدمين والخدمات الخارجية، أما الأصول الجارية فتمثلت في 47.78% من إجمالي الأصول مما يعني ذلك أن هناك تغيير في السياسة المنتهجة بالاعتماد على الأصول غير جارية عن طريق الزيادة في التثبيات العينية.

➤ نلاحظ أن المجمع حقق رأس مال عامل موجب في سنة 2015 وهذا يدل على أنه في وضعية عجز على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، أما خلال سنة 2016 فقد إنخفضت قيمته لكن بقيت موجبة وهذا راجع إلى النقص في الأموال الدائمة نتيجة:

✓ الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة، وبالتالي الأموال الدائمة.

✓ حيازة الأصول الثابتة :وتشمل الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية حيث تحسب بقيمة إجمالية.

➤ نلاحظ أن قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة يعني أن المجمع لم يبحث على موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجود، والمتمثل في كبر قيمة المخزونات، كما نلاحظ أن قيمة إحتياجات رأس المال لسنة 2016 أقل من 2015 وهذا راجع إلى أن احتياجات الدورة لسنة 2016 أقل من احتياجات الدورة للسنة الماضية و يعود ذلك إلى اتخاذ المجمع لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي يستطيع تسديد مستحقاته في الآجال المحددة.

➤ نلاحظ أن خزانة المجمع موجبة خلال الدراسة هذا راجع لكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزانة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة، كما أن قيمتها إرتفعت في سنة 2016 ما يعني أن المجمع في وضعية تسمح له لي فقط بتمويل دورة الإستغلال ولكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من واجهة الحالات الإستثنائية التي قد يقع فيها. ويمكن معالجة هذه الوضعية باتخاذ الإجراءات التالية: التأثير على رأس المال العامل: عن طريق:

✓ تخفيض الموارد الدائمة بحيث يمكن تسديد جزء من الديون الطويلة الأجل والمتوسطة

✓ العمل على رفع القيم الثابتة عن طريق شراء استثمارات إضافية وهو ما قام به المجمع محل الدراسة حيث قام بإقتناء تثبيات عينية.

➤ التأثير على احتياجات رأس المال العامل: لابد من القيام بإحدى الإجراءات التالية:

✓ التخفيض من كمية المخزونات :وذلك بالعمل من أجل الزيادة في سرعة دورانها من أجل تحويلها إلى سيولة، وبالتالي تغطية احتياجات الدورة.

✓ الرفع من ديون الموردين :يجب على المجمع السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أطول، فذلك سيوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها وتحويل مخزوناتا إلى سيولة.

نلاحظ من خلال النتائج السابقة والتي تحصلنا عليها أن المجمع ، حقق توازن مالي أي أنه حقق توازن بين احتياجاته ومصادره التمويلية، والذي يمثل بقيمة 2.156.631.903 دج ، هذا ما أدى إلى جعله يملك

هامش أمان، بحيث استطاع تمويل نشاطاته وتغطية كل الاحتياجات ، من خلال أمواله الدائمة ،ومن جهة أخرى أصوله الثابتة لتمويلها الأموال الخاصة بحيث تمثل أصول الثابتة قيمة 30066631267 دج أما الأموال الخاصة 35276840050 دج، وهذا ما مكن المجمع من الوصول إلى أهدافه، لتمتعه بسيولة معتبرة لكون الخزينة موجبة والمقدرة بـ 1323848078 دج

❖ **بالنسبة لنسب المالية** نلاحظ من خلال النتائج التي ظهرت خلال فترة الدراسة ان المجمع له القدرة على سداد التزاماته وهذا راجع إلى أن الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة ، كما يمتاز المجمع باستقلالية المالية، كما أنه باستطاعته تمويل أصوله المتداولة بواسطة أمواله الخاصة ، كما يعاني من ضعف في التسيير وذلك لغياب كفاءة، وانخفاض في الأداء التشغيلي وهنا نجد بأن المجمع يعاني من عدم التوازن المالي لأن الأموال الدائمة اكبر من أصول الغير الجارية.

**6-4-2- دور حسابات النتائج المدمجة في إتخاذ القرارات المالية:** إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المجمع لفترة محددة من الزمن حيث من خلال تحليل جدول حسابات النتائج نلاحظ أن المجمع يتوفر على القيمة المضافة للإستغلال والتي تعتبر فائدة للمجمع وهذا راجع إلى زيادة الموجود في إنتاجها ولديها إنخفاض في نفقات الضرائب لذا نقول أن المجمع قوي ذاتيا، وعليه قد يمكن أن تساعد هذه القائمة المجمع عن طريق:

✓التنبؤ بشكل دقيق لدخل المجمع في المستقبل.

✓التقييم الأفضل لإمكانية استلام المجمع لمبالغ نقدية.

✓تساعد في التأكد من المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

## 7- خاتمة:

مع تطور الشركات ونموها وكبر حجمها أصبحت القرارات المتخذة أكثر فأكثر في مستقبل هذه الشركات وتؤثر عليها بصفة عميقة، وبما أن هذه القرارات تتخذ عادة بالاستناد إلى القوائم المالية بات من الضروري تقديم قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة لأي شركة، حيث تعتبر القوائم المالية المدمجة هي تلك القوائم المالية للشركة القابضة وشركاتها التابعة والتي يتم عرضها وكأنها لشركة واحدة، كما أن السبب في إعدادها يعود إلى أن القوائم المالية المعدة من قبل كل شركة من شركات المجموعة لا تعبر بفعالية عن القوائم المالية للمجموعة ككل، كما تهدف تلك القوائم أساسا لخدمة المساهمين والمقرضين بتعريفهم على الربحية والمركز المالي للمجمع ومن هذا المنطلق يمكن إعتبار إجراء إعداد القوائم المالية المدمجة كتطبيق لمبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.

## النتائج المتوصل إليها:

✓من خلال مراحل عملية إعداد القوائم المالية المدمجة يتم تجانس طرق التقييم وتناسق الحسابات السنوية للشركات المدمجة، وهذا ما يوفر لغة موحدة والتي تسمح بالحصول على معلومات ذات مصداقية، كما تمكن هذه العملية بتشخيص وضعية كل شركة، مما يسهل لها عملية التسيير والمراقبة.

✓يتحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لقراراته من مصادر مختلفة، لكن تعتبر القوائم المالية المدمجة أفضل مصدر للمعلومات، والسبب في ذلك أن هذه القوائم تعكس الصورة الصادقة للمجمع لأنها معدة وفق أسس ومبادئ سليمة يسمح لها من توليد معلومات ذات مصداقية وتكون معبرة عن الوضعية الحقيقية للمجمع.

✓تعتبر القوائم المالية المدمجة أكثر وضوحاً من القوائم المالية الفردية، حيث أنها تقدم لنا الوضعية الحقيقية للحالة المالية الخاصة بالمجمع، فهي تؤثر في اتخاذ قرارات مالية مناسبة وذات جودة لما تمتلكه من خصائص كما أن الوظيفة والهدف النهائي للقوائم المالية المدمجة هو زيادة المعرفة، أو تخفيض حالات عدم التأكد لدى مستخدمي هذه القوائم، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المالية هادفة في إطار موضوعي.

✓تعتمد القوائم المالية المدمجة عند إعدادها على قواعد وأسس محاسبية دقيقة وكفاءات مكونة ومتخصصة حيث يتم إعداد القوائم المالية المدمجة بالمجمع محل الدراسة بناءً على أسلوب التكامل الشامل وفقاً لما نص عليه النظام المحاسبي المالي وما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية، كما تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات التي على أساسها يتحدد مستقبل المجمع، فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيداً كلما أدى هذا إلى الوصول للأهداف المراد تحقيقها، إذ أن قرار التمويل يحدد لنا حجم ونوع قرار الاستثمار الذي سنتخذه، وهذا الأخير يحدد لنا سياسة توزيع الأرباح المتبعة من خلال النتائج والأرباح التي يحققها.

✓تعتبر القرارات المالية جوهر عمل الإدارة المالية فهي تهتم بتدبير الأموال وأوجه صرفها بغية تحقيق أهداف المجمع من حيث تعظيم قيمته، فالتوليفة الجيدة بين قرارات الاستثمار، التمويل وتوزيع الأرباح تساهم في تحقيق أهداف المجمع، بحيث أن هناك ارتباط وثيق بين مختلف هذه القرارات.

✓ تلعب القوائم المالية بالمجمع دور مهما في اتخاذ القرارات المالية بالتنبؤ بالانحرافات المتعلقة بمؤشرات التوازن المالي، وارتفاع الخطر المالي، حيث تم الكشف عن زيادة الديون وبالتالي الابتعاد عن التخصيص الأمثل للموارد المالية، مما يعني ضرورة تعديل قرارات التمويل أو البحث عن قرار تمويلي بديل، وعليه يظهر تأثير القوائم المالية المدمجة على اتخاذ القرارات المالية من خلال منح المجمع مرونة مالية، والتي يتم إتخاذها بعد تحليل علمي للمعطيات التي تقدمها تلك القوائم.

#### نتائج الدراسة الميدانية :

من خلال الدراسة الميدانية للمجمع الصناعي بباهم الجزائر GIBA الكائن بمدينة بسكرة، تم التوصل إلى مايلي:

- للقوائم المالية المدمجة أهمية بالغة في المجمع، بحيث يظهر ذلك من خلال تخصيص مصلحة مستقلة بإسم مصلحة التجميع مهمتها إعداد القوائم المالية المدمجة، حيث تقوم هذه المصلحة بجميع العمليات المتعلقة بالتجميع.

- عملية اتخاذ القرارات بالمجمع تعتمد بنسبة عالية على المعلومات التي توفرها القوائم المالية المدمجة.

#### الاقتراحات والتوصيات:

انطلاقاً من النتائج السالفة الذكر يمكن تقديم جملة من الاقتراحات الضرورية، تتمثل هذه الاقتراحات في النقاط التالية:

- ضرورة استكمال مراجعة النصوص التشريعية بما يحقق التوافق ما بين النظام المحاسبي المالي والقانون التجاري والنظام الجبائي.

- يجب على المجمعات الاهتمام أكثر بالقوائم المالية المدمجة وإنشاء مصالح متخصصة بالتجميع على مستوى الشركات التابعة وتكوين محاسبين أكفاء، كذا رسكلة الإطارات من أجل الإلمام بمختلف المعارف.

- تحسين نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني.

- تنظيم العديد من الملتقيات والمنديات من أجل توضيح طرق إعداد القوائم المالية المدمجة.
- ضرورة توضيح مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالقوائم المالية المدمجة، وذلك ليتم تطبيقها من قبل المجمعات بشكل صحيح.
- تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة.

## 8- الإحالات والمراجع:

- <sup>1</sup> طلال الكسار، المحاسبة المتقدمة-بين النظرية والتطبيق-، دار اليازوري، الأردن، 2012، ص ص 12-13.
- <sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-08، المؤرخ في 1993/04/25، المتضمن القانون التجاري، المادة 796، العدد 27، مؤرخة في 1993/04/27، الموافق لـ 05 ذي القعدة 1413 هـ، ص 55.
- <sup>3</sup> موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 125.
- <sup>4</sup> وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، ص 34.
- <sup>5</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 96-27، مؤرخ في 1996/12/09، المتضمن القانون التجاري، المادة 796، العدد 77، مؤرخة في 1996/12/11، الموافق لـ 30 رجب 1417 هـ، ص 7.
- <sup>6</sup> أمال فريد أوماطة، تقنية تجميع الحسابات: حالة الشركة القابضة سوناطراك، رسالة ماجستير، تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 20.
- <sup>7</sup> وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، المديرية العامة للضرائب، مرجع سابق، ص 36.
- <sup>8</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08-156، مؤرخ في 25 نوفمبر 2011، متضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، الموافق لـ 29 ذو الحجة 1432، ص 15.
- <sup>9</sup> موسى دهان، مرجع سابق، ص 81.
- <sup>10</sup> طارق حماد عبد العال، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها-حالات عملية محلولة، الدار الجامعية، مصر، 2002 ص 441.
- <sup>11</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص 14.
- <sup>12</sup> منير سلامي، القوائم المالية المدمجة على ضوء المعايير الدولية IFRS، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2012/2013، ص 90.
- <sup>13</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، المكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر 2009، ص 36.
- <sup>14</sup> منير سلامي، مرجع سابق، ص 15.
- <sup>15</sup> طلال الكسار، مرجع سابق، ص 205.
- <sup>16</sup> خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 23.
- <sup>17</sup> صابر سيد تعلق، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 34.
- <sup>18</sup> عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 13.
- <sup>19</sup> أحمد ماهر، إتخاذ القرار بين العلم والإبتكار، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 34.
- <sup>20</sup> عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 207.
- <sup>21</sup> علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، التحليل المالي "للمراقبة على الأداء والكشف عن الإنحرافات"، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 49.
- <sup>22</sup> زغيب مليكة، ميلود بوشنقى، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 16.
- <sup>23</sup> حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 118.
- <sup>24</sup> محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 214.
- <sup>25</sup> عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 51.
- <sup>26</sup> أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، الجزائر، 2008، ص 24.
- <sup>27</sup> محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 416.

- <sup>28</sup> اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص 59.
- <sup>29</sup> مليكة زغيب، ميلود بوشنكير، مرجع سابق، ص 52.
- <sup>30</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص 85.
- <sup>31</sup> مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص 45-46.
- <sup>32</sup> حمزة محمود زيبيدي، مرجع سابق، ص 180.
- <sup>33</sup> مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 47.
- <sup>34</sup> سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، دار الثقافة للنشر، مصر، 2009، ص 295.
- <sup>35</sup> مليكة زغيب، بوشنكير ميلود، مرجع سابق، ص 38.
- <sup>36</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 167.
- <sup>37</sup> سليمان سفيان، وليد الشرع، القوائم المالية، الدار العلمية للنشر، سوريا، 2010، ص 94.
- <sup>38</sup> محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سابق، ص 420.
- <sup>39</sup> محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سابق، ص 79.
- <sup>40</sup> سليمان سفيان، وليد الشرع، مرجع سابق، ص 64.